العرب
الخميس 2019/08/22
السنة 42 العدد 11444

ما بعد عدن.. اليمن يمنان

هاني سالم مسهور
كاتب يمني

ارتدادات أحداث عدن طفت على السطح الإعلامي في سابقة غير مألوفة على الرغم من أن القضية الجنوبية تعتبر أكثر الأزمات على صعيد الجزيرة العربية تعقيدا، فعلى امتداد ربع قرن نشأت الأزمة ومرت بمسارات مختلفة، ومع ذلك ظل الإعلام العربي يشيح بوجهه عنها حتى قرر أبناؤها أن تتحول القضية إلى العنوان الأعرض في مانشيتات الإعلام العربي والدولي.

كان لافتا تناول النخب الصحافية العربية لقضية الجنوب، بمختلف أبعادها التاريخية والسياسية، وبهذا النطاق من الشفافية في طرح القضية ما زال هناك "تعمد" لتغييب أبنائها عن الظهور الإعلامي. فرغم أن الإعلام العربي اضطر تحت ضغط الحدث أن يستضيف عددا من الجنوبيين، إلا أنه كان يؤتى بهم وكأنهم متهمون في قضية ما، ويجري إخضاعهم للتحقيق على الشاشات الفضائية بدلا من اعتبارهم حاملين لقراءة سياسية لقضيتهم. ومع ذلك فإن ما تبادلته النخب الإعلامية الخليجية كان مثيرا ليس فقط للاهتمام، بل إن ما تقاذفته آراء الكتاب؛ عبدالرحمن الراشد ومحمد الرميحي وسعد بن طفلة العجمي، كان كرة من لهب أصابت ثوب الكويت وأحرقت طرفا منه بقصد أو بغير قصد.

من عدن إلى شبوة وحضرموت ومأرب والحديدة وصعدة كانت الدماء الجنوبية تتسابق مع دماء السعوديين والإماراتيين، دون أن يتردد جنوبي واحد في المشاركة في معركة قطع اليد الإيرانية عن تراب العرب

في مقالة الأستاذ عبدالرحمن الراشد، "الجنوبيون ومؤتمر جدة"، تجنب لما يجرؤ البعض على أن يطرحه علانية، ففيما تضمن المقال مسوغات الحق الجنوبي في الانفصال فقد احتوى معارضة أشد للحق في الانفصال. ما لم يجرؤ الراشد على كتابته هو المخاوف الضمنية من أن يؤدي انفصال الجنوب عن اليمن إلى انفجار الخزان البشري في الشمال إلى خارج اليمن ما قد يضر بالإقليم العربي، وسيصبح على الجنوب أن يتحمله نيابة عن البشرية كلها.

لكل حدث إفرازاته فكيف بحرب كـ"عاصفة الحزم" لها إفرازاتها على كل الأصعدة والمستويات، وهي جاءت على خلفية تراكمات تاريخية بدأت بغزو الشمال للجنوب في العام 1994، وفي تلك المرحلة من التاريخ العربي كان للملك الراحل فهد بن عبدالعزيز والشيخ زايد آل نهيان والرئيس المصري حسني مبارك مواقف ما زالت محفورة في التاريخ السياسي اليمني، شماله قبل جنوبه، لأنها رفضت الغزو وفرض الوحدة بالقوة، بل إن السعوديين ذهبوا إلى ما هو أبعد من ذلك، إلى الضغط على مجلس الأمن الدولي بإصدار قراراته (924 و931) دون أن تتضمن ذكر الوحدة حتى لا يستخدمها نظام صنعاء لقتل المدنيين الجنوبيين.

وعلى الرغم من كل تلك المواقف المشهودة استباح الشمال الجنوب، وكان الجنوبيون أول الشعوب ضحية لفتاوى التكفير قبل أن يولد تنظيم داعش، وقبل أن يخرج تنظيم القاعدة الذي كانت اليمن وما زالت حاضنته وحاضنة الفكر المتطرف الذي يدفع ثمنه الجنوبيون، وحتى الشماليين، قتلا واغتيالا في مشاهد إرهاب ورعب ارتبط بها اليمن بعد أن استقطب نظام صنعاء، وحلفاؤه من الإخوان، الآلاف من الأفغان العرب في تلك الحرب المدمرة.

الجنوبيون استبقوا الشعوب كلها، فكان الحراك السلمي عام 2007 يخرج ضد نظام صنعاء بينما كان الإعلام العربي يغمض عينيه عن قضيتهم، وحتى عندما جاء ما يسمى بالربيع العربي كان الجنوبيون يحتشدون في عدن والمكلا، يطالبون العالم بالالتفات إلى قضيتهم التي اختزلت في مؤتمر الحوار الوطني بمعالجات لا تليق بقضية سياسية، واختصرت في شخص الرئيس عبدربه منصور هادي وكأنه ولي على الجنوب وقضيته السياسية.

ما لا يجرؤ أحد على طرحه أن الاستحقاق السياسي الجنوبي تضاعف مع سنوات الحرب التي وثقت بالدم السعودي والإماراتي تراب كل شبر من أرض الجنوب، وكذلك أرض اليمن، فمن عدن إلى شبوة وحضرموت ومأرب والحديدة وصعدة كانت الدماء الجنوبية تتسابق مع دماء السعوديين والإماراتيين، دون أن يتردد جنوبي واحد في المشاركة في معركة قطع اليد الإيرانية عن تراب العرب.

لا تحتاج الإمارات ولا السعودية إلى أن يكف المجلس الانتقالي عنهما الإحراج بعد أن أعلن فورا موافقته على الاستجابة لدعوة الرياض بالتهدئة والانخراط في جولة حوار برعاية المملكة.

فعلى مدار الربع قرن طرق الجنوبيون أبواب الرياض تقديرا وتكريما وإدراكا لدورها وثقلها. العشم وحده لا يدخل هنا أو في أي اختناق كان في تجنيب السعوديين أو الإماراتيين الإحراج، فالمجلس الانتقالي هو الذي قرر أن يحرج نفسه منذ نشأته في مايو 2017 عندما أعلنت موالاته للسعودية والإمارات وألزم نفسه بحظر كل الجماعات الإرهابية، من حوثيين وإخوان ودواعش وقاعدة، على غرار ما اتخذته الرياض وأبوظبي في حربهما على الإرهاب واقتلاعه من جذوره.

الهروب من الاستحقاق الذي فرضته أحداث عدن بالغمز واللمز في هذه الدولة وتلك، لا يليق بالنخب الفكرية والإعلامية فضلا عن النخب السياسية. فللقضية الجنوبية حقوقها التي لا يجب أن يتم حشرها في زوايا الغرف المظلمة تحت عناوين لا تلامس الواقع السياسي، وما فرضه المجلس الانتقالي الجنوبي هو تغيير معادلات. وتبقى المعادلة الأهم في تجميع القوى الجنوبية والشمالية في حرب على الحوثيين، بهيكلة الشرعية وتقويمها وتخليصها من الشوائب العالقة بها، فلن تجدي سياسة المؤلفة قلوبهم مع الذين تركوا بيوتهم ومخازن أسلحتهم تحت أشعة شمس صنعاء، وهربوا تاركين الجمل بما حمل للحوثيين القادمين من كهوف الجهل والتخلف.

العامل التركي في كارثة شمالي سوريا

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

يفتح سقوط مدينة خان شيخون السورية، الباب واسعا، لمحاولة فك ألغاز الحرب الجارية منذ أربعة أشهر، بين فريقين: النظام الذي يريد استكمال السيطرة على كل أراضي البلاد واستعادة وحدتها التامة. ومن جهة أخرى، الفصائل المسلحة التي أصرت على الاحتفاظ بالأراضي، بمساعدة تركيا الأردوغانية.

الألغاز هنا، تتعلق بحسابات الجانب التركي الذي أخطأ فيها كلها ولم يُصب في أي منها، وبالتالي كان سببا من أسبابْ الكارثة التي أصابت السكان المدنيين في شمالي سوريا، معطوفا على منهجية الحل العسكري التدميري، مهما كان ثمنه، لدى الروس والنظام والميليشيات الإيرانية المساندة له.

فما طال المواطنين من سكان منطقة العمليات، في ريف إدلب، على ضيق مساحتها واكتظاظها بأربعة ملايين مدني واقعين تحت النار الإغراقية، سيطال لاحقا، مع صمت العالم الذي يلامس تأييد حرب الإبادة؛ سكان ريف حماة الشمالي، الذي باتت قوات النظام والروس تحاصره تماما!

لعل أخطر وآخر أخطاء الأتراك، كان ذلك الاتفاق الذي توصلوا إليه مع الأميركيين، لإنشاء شريط جغرافي تحت سيطرة الطرفين، والإعلان عن نيتهم إعادة إسكان جزء من اللاجئين السوريين فيه، في محاولة للتعمية على المقاصد الحقيقية لهذا المنحى. قبلها، توصل الأتراك مع الروس، إلى"اتفاق سوتشي" وهو اتفاق لا معنى له، وأبرم بزعم إنشاء منطقة "منخفضة التوتر" وكان من شأنه، في الحقيقة، تثبيت وضعية المواجهة وإتاحة الفرصة للقوى المتحاربة لالتقاط الأنفاس وتعزيز خطوطها، استعدادا للعودة إلى القتال.

فعندما أنست أنقرة في نفسها القدرة على التفاهم مع الروس، لم تذهب في الاتجاه الصحيح، لإقناع الروس بالعمل على تحقيق تسوية لمشكلة البؤر العسكرية المعارضة، المختلطة بالسكان المدنيين. فقد كان كل همها، الحفاظ على من تواليها من وحدات "الجيش الحر" دون أن تكلف نفسها عناء إجراء تقييم موضوعي للوضع في مسرح الحرب، لكي يلائم خيارها الهدف الأسمى المفترض، وهو حماية المدنيين ومنع المقتلة.

فالرئيس التركي رجب طيب أردوغان يعرف، أن الروس يعتبرون كل من يقاتل النظام بالسلاح إرهابيا. ويعرف أيضا أن المدرسة العسكرية الروسية، مثلما هي معروفة في التاريخ العسكري، تعتمد عنصر النار الكثيفة التي يصبونها دون تمييز، ثم الاجتياح بعدها. كذلك هو يعرف أن الدافع إلى القصف بكثافة ودون هوادة، من الجو، موجود لدى الروس والنظام، بلا واعز يمنعه أو يخفف منه.

ولا يجهل أردوغان، حقائق القوة ومعطياتها على الأرض، وبالتالي كانت هذه الحقائق والمعطيات، أجدر بأن يعتمد دبلوماسية البحث عن اتفاق، بدل أن يجلب الأميركيين، لكي يُنشئ معهم منطقة عازلة في شمالي سوريا، فيؤجج غضب الإيرانيين والروس، الذين تتشابه مقاصدهم، وأهمها الحصول على تعويض لتكاليف الانخراط في الحرب، من الثروات السورية الواعدة، التي لا تزال في باطن الأرض. فموضوع هؤلاء هو مسألة حياة أو موت، وهؤلاء يتطيرون من الأميركيين، وسيكون الخطأ في الحسابات، أخطر وأفدح، في ظروف التصعيد بين واشنطن وطهران!

كان اتفاق الخديعة في سوتشي، بين طرفين يريد كل منهما أن يلعب على الآخر. وقد أكد عليه الطرفان، في جولة "أستانة 13" المتعلقة بالصراع في سوريا.

وورد في الاتفاق- الخديعة، أن تُنشأ منطقة آمنة في محيط إدلب، تفصل بين مناطق النظام والمعارضة، بحدود تتراوح بين 15 و20 كيلومترا، تخلو من السلاح الثقيل. ولإضفاء طابع الديمومة على هذا المشروع، جاء في الاتفاق، ما بشبه اعتزام الطرفين، استعادة طرق نقل الترانزيت عبر "خط أم 4 (حلب – اللاذقية) و"خط أم 5" (حلب – حماة) بحلول نهاية العام 2018. وتصرفت أنقرة، كمن صدّقت نفسها وصدقت الروس، بأنها ستكون شريكة في تأسيس وضع مستدام في سوريا تُستعاد فيها طرق الترانزيت.

ولما اتضح أنها ستقبض الريح، جاءت بالأميركيين لكي تتفق معهم على اقتطاع شريط جغرافي من شمالي سوريا.

لكن الأنكى أن أنقرة، وهي تتجاهل محدودية القدرة القتالية، لدى من تواليها من كتائب "الجيش الحر" السورية؛ أخطأت في حساباتها مرة أخرى، عندما اعتبرت ما يُسمى "هيئة تحرير الشام"، وهي "جبهة النصرة" سابقا، وما تسمى "غرفة عمليات الفتح المبين" ستفيدها، ويمكن أن تصبح رديفا لها. وفي هذه الحسبة تغاضت عن كون جميع الأطراف المتنفذة والمتفرجة، لن يرق قلبها حين تتلقى هذه المجموعات حمما من النار. بل لن يتدخل العالم ولن يستنكر، إن طالت الحمم الأبرياء من السكان.

الألغاز تتعلق بحسابات الجانب التركي الذي أخطأ فيها كلها ولم يُصب في أيٍ منها، وبالتالي كان سببا من أسباب الكارثة التي أصابت السكان المدنيين في شمالي سوريا، معطوفا على منهجية الحل العسكري التدميري مهما كان ثمنه، لدى الروس والنظام والميليشيات الإيرانية المساندة له

فلم يتردد وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، في الاعتراف للمرة الأولى، بوجود القوات الروسية على مشارف إدلب، داخل ما يسمى منطقة خفض التصعيد، وقال في مؤتمر صحافي، إنه على اتصال مع الأتراك "وإذا واصل الإرهابيون هجماتهم على الجيش السوري وقاعدة حميميم، سيواجهون ردا حازما وقاسيا". ثم حسم الأمر الرئيس فلاديمير بوتين نفسه، عندما قال في مناسبة أخرى، كمن يوجه حديثه إلى الأتراك "لم نقل أبدا إن الإرهابيين في إدلب سيشعرون بالراحة"!

في هذا السياق، سُمعت تصريحات تركية، من نوع الجعجعة بلا طحن. فوزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، يوجه حديثه للنظام السوري ويتحاشى الروس فيقول "على النظام السوري ألا يلعب بالنار". وفي تلك الأثناء، كانت قوات النظام السوري التي تساندها القوة الجوية الروسية بغطاء ناري كثيف، تقضم مناطق المعارضة، الواحدة تلو الأخرى، في ريفيْ حلب وإدلب، بأسلوب تسميه العسكرية الروسية "دبيب النمل"، ويعتمد تكتيك الأرض المحروقة.

في هذا السياق، استمرت الحملة الدموية، وحققت اختراقها وسيطرت على مدينة خان شيخون الاستراتيجية، ليصبح سقف الأمنيات التركية، إنقاذ نقاط المراقبة التي نشرتها، واندثر بعضها، مثلما اندثرت معظم الأوهام وأصبح ما تبقى منها في طريقه إلى الاندثار.

ولعل هذا هو حصاد وجزاء من يراهن على الأميركيين، ويجمع بينهم وبين الأصوليين الإسلامويين، في جوف واحدة، ويستمرئ الحسابات الخاطئة!